دور مصر في التجارة الخارجية من السلع الزراعية والغذائية لدول حوض النيل: دراسة جغرافية.

د. رضا القط محمد محمود*

المؤتمر الإقليمي لقسم الجغرافيا بجامعة القاهرة، "دور الجغرافيا في إشكاليات وطننا العربي" مارس ٢٠١٧، ص ص ١٥٥: ١٨٣

مقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح ملامح أحد أهم المشكلات التي تواجه أكبر الدول العربية سكانا وهى مصر من حيث قضية مياه نهر النيل، حيث تضم ٢١% من إجمالى سكان الوطن العربى عام ٢٠١٣م، وأيضا قد تكون السودان في نفس المشكلة المائية والتى يصل تضم ٩% من سكان الوطن العربى فى نفس العام. أي أن مصر والسودان يشكلان معا ما يقرب من ثلث سكان الوطن العربى.

كما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على خصائص وملامح التجارة الخارجية لدول حوض النيل، ومدى إمكانات مصر في مشاركتها في هذه التجارة حتى يكون لها دور مؤثر في التجارة الخارجية لتلك الدول وبالتالي تأثيرهما على القرار السياسى الناتج فيما يخص قضية مياه النيل بما يصب في صالح مصر.

وحل مشكلة قضية مياه النيل يكمن فى مدى قوة العلاقات التي تربط دول حوض النيل ببعضهم البعض في كافة المجالات، أما إذا ضعفت هذه العلاقات الترابطية، ستصبح هذه المشكلات ذات أثر سلبى كبير.

كما أن قضية مياه النيل ليست خطورتها في منع وصول مياه النيل إلى مصر والسودان، إذ أن ذلك ليس أمرا منطقيا، لكن الأمر سيكون له توقعات عدة غير محددة وغير واضحة. لذلك لا بد من البحث عن وسائل تعمل على حصول مصر على حصتها من مياه النيل بصورة ثابتة قدر المستطاع خاصة مع التطورات المستقبلية واحتمالية زيادة الاحتياج إلى كميات من المياه من أجل التنمية الاقتصادية مستقبلا وتلبية احتياجات تزايد السكان.

ومن أهم هذه الوسائل أو الطرق التي يمكن أن تحقق ذلك الهدف، هو تقوية العلاقات بين دول حوض النيل خاصة بين دول المنبع ودولتى المصب، ولا شك أن أهم هذه العلاقات هي العلاقات التجارية.

وتسعى الدول بصفة عامة إلى إيجاد نوع من التوازن فى العلاقات الخارجية مع بعضها البعض خاصة فى المجال الاقتصادى، وذلك لارتباطها بكافة المجالات الحياتية الأخرى مثل الجوانب السياسية أو الأمن المائى على سبيل المثال، والذى سيكون محور هذه الدراسة. كما أن تطوير العلاقات الدولية

*مدرس الجغرافيا الاقتصادية، كلية الآداب – جامعة القاهرة.

في صورة تكتلات وتجمعات اقتصادية فى إطار استراتيجية "جميع الأطراف رابحون" (Win–Win Strategy) يؤدى إلى أقصى درجة ممكنة من مؤشرات الاستقرار على مستوى الدول، وهذا الاستقرار سيؤدى منطقيا إلى النمو الإقتصادى، وذلك من خلال توطيد العلاقات الخارجية فى المجال الاقتصادى عن طريق إيجاد مصالح اقتصادية ومشروعات مشتركة، ثم اقتسام عوائد هذه المشروعات، مما سيؤدى إلى نمط التعاون المستدام بين الدول والشعوب.

وهذا التبادل التجارى داخل دول التكتلات الاقتصادية أو بين التجمعات الاقتصادية وبعضها البعض، يؤدى إلى تقوية الثقة في الأسواق بين المستثمرين المحليين والأجانب وبالتالي تدفق الاستثمار بين الدول الأعضاء وجذب الاستثمارات من الخارج، مع الاستفادة من كبر حجم أسواق هذه التكتلات الاقتصادية وقيام استثمارات مشتركة، واستقطاب وتبادل مشاريع نقل التكنولوجيا مما يساهم فى عملية التنمية.

لذلك تسعى هذه الدراسة إلى معرفة التجارة الخارجية لأهم ترابط مصري خارجى وهى منطقة دول حوض النيل. ثم دراسة فرص التجارة الممكنة بينها وبين مصر وإمكانات التبادل التجارى بينهما من أجل التوصل إلى ما يحقق المصلحة العامة لكافة الأطراف. وكذلك ايجاد أكثر من بديل وإطار من بدائل وأطر التبادل التجارى بين مصر ودول حوض النيل لضمان استمرارية هذه المصالح الاقتصادية المشتركة، ومن ثم تقليل المشكلات الناتجة عن تقسيم حصص المياه، والوقاية من احتمالية حدوثها.

وتعد كافة أعضاء دول حوض النيل هي أعضاء فى الكوميسا، وهذا يشكل فى حد ذاته أهمية استراتيجية أمنية لمصر، حيث يعتبر تفعيل التواجد المصرى الاقتصادى بالكوميسا، تأمينا لمصالح مصر المائية، وهى نقطة مفيدة لمصر فى علاقاتها ومفاوضاتها مع إثيوبيا والسودان بالنسبة لتوزيع مياه النيل، حيث يجب تغليب نمط التعاون بين هذه الدول على نمط الصراع.

ومن مميزات عضوية مصر للكوميسا –والتي أغلب دول حوض النيل أعضاء بها– أنه سيستفاد من زيادة التخفيضات فى الرسوم الجمركية بين مصر ودولها، فعلى سبيل المثال قامت كينيا–وهى أحد دول حوض النيل– بتخفيض الجمارك على وارداتها من الدول الأعضاء ومنها مصر، بنسبة ٩٠ % عام ١٩٩٩ (النسجية، ٢٠٠٠، ص٢٠). مما يعطى ميزة للسلع المصرية بالمقارنة بسلع الدول خارج السوق، وذلك لانخفاض سعر السلع المصرية بسبب الجوار الجغرافى. كما أنه أيضا سيستفاد من سهولة تسويق كافة السلع المصرية فى الأسواق الأفريقية حيث تعتمد تلك الأسواق على مواصفات ذات جودة أقل بكثير من مواصفات الأسواق الأوربية. لأن السوق الأفريقية هي سوق البضاعة المتواجدة.

أى أن المستهلك يشترى ما يجده من سلع ومنتجات، دون البحث عن صنف أو ماركة محددة (يونس، ٢٠٠٠، ص ٥٢)، مما يعنى فتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية فى الوقت الذى بدأت فيه الأسواق الأوربية تتسم بالاكتفاء الذاتى وتنويع مصادر وارداتها، وإيجاد معوقات أمام الصادرات المصرية إليها.

مشكلة الدراسة.

في ظل المتغيرات الدولية، وحرص كل دولة على مصالحها الشخصية وتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة الخاصة بها، من خلال الاستغلال الكامل لمواردها الاقتصادية المتاحة. تظهر مشكلة استغلال الموارد ذات النفع المشترك، وهو ما يظهر جليا في الأنهار التي تمر بأكثر من دولة. فكل دولة تريد استغلال هذا النهر بكامل مياهه لحسابها الخاص، دون النظر للدول الأخرى المشتركة في حوض ذلك النهر. وتزداد المشكلة تفاقما كلما زاد عدد الدول المتشاركة معا. لتضارب المصالح وتعقدها فيما بينها، وقد ينتج عن ذلك احتماليات قيام صراعات من أجل الحصول على المياه. فالمياه هي الحياة، خاصة إذا كانت الموارد البديلة للمياه العذبة قليلة أو نادرة بهذه الدول.

لذلك تسعى هذه الدراسة إلى محاولة البحث عن الوسائل التي تقلل من احتماليات حدوث تلك الصراعات والتي من أهمها زيادة وتفعيل التبادل التجارى بين دول حوض النهر الواحد، حتى يمكن جعل التجارة الخارجية وسيلة فعالة وكورقة ضغط في تقليل الصراعات المحتملة من أجل توزيع عادل لمياه النهر الواحد بين دوله.

وتجدر الإشارة إلى أن كثيرا من الدول قد توصلت إلى حلول فيما يختص بالمنازعات التي نشأت بينها بسبب تقسيم مياه الأنهار، يذكر منها على سبيل المثال، اتفاقية مياه السند عام ١٩٦٠بين الهند وباكستان، فبعد أن قسمت شبه القارة الهندية بين الدولتين عام ١٩٤٧، أصبحت الأجزاء العليا من روافد نهر السند تقع داخل الأراضي الهندية والقطاعات الدنيا داخل باكستان، وقامت الهند بتحويل مياه الروافد الشرقية وحصلت بذلك على حوالى ثلاثة أضعاف المياه التي حصلت عليها باكستان. ولم يكن هذا التصرف عادلا. وبعد ثلاثة عشر عاما من المفاوضات بين الدولتين وافقت الهند على زيادة حصة باكستان من الروافد الشرقية وتم السماح للهند بإقامة محطات توليد الطاقة الكهرومائية على الروافد الغربية التابعة لباكستان. وتدل هذه الاتفاقية على مدى التعاون بين الدول الواقعة في حوض نهرى واحد على حل المشاكل بما يحقق مصلحة الجميع.

مثال آخر: وهو عقد اتفاقية نهر كولومبيا بين الولايات المتحدة وكندا عام ١٩٦٤. وتتلخص المشكلة في رغبة الولايات المتحدة ببناء عدد من السدود على نهر كولومبيا، فنتج عنها تكوين بحيرات في الأراضي الكندية، وذلك بهدف توليد الكهرباء والتحكم في مياه الفيضانات. وبعد وضع مخططات هذه المشروعات وجد أن حوالى ٢٣ مليون فدان من أراضي كندا سوف تتعرض للغرق، وأن الفوائد التى سوف تجنيها كندا من بناء هذه السدود محدودة، ولهذا كان على الدولة المستفيدة أن تعوض كندا وهو "مبدأ المشاركة في الفوائد". ورفضت الولايات المتحدة تقديم أي تنازلات إلى أن تم حل المشكلة بين الدولتين عام ١٩٦٤ بعد عشرين سنة من المفاوضات بأن تتم الاستفادة مناصفة من المياه المخزونة أمام السدود مع حصول كندا على جزء من الطاقة المتولدة من هذه السدود.

إذا تعد هذه الاتفاقيات وغيرها بمثابة نماذج للتعاون الدولي بين الدول التي يضمها حوض تصريف نهرى واحد، وأن هذا التعاون تحتمه وتؤكده الوحدة الطبيعية للحوض، وأن الدول التي تشترك في استغلال نهر من الأنهار لابد أن تكون على وفاق، وأن تتعاون فيما بينها فيما يختص بأوجه استخدام مياه النهر، وأن تتفاهم على إقامة المشروعات المزمع إنشائها على مجرى النهر حتى لا تضار دولة على حساب دولة أخرى وتعم الفائدة على الجميع (شاور، ٢٠١٤، ص ١٣).

وعلى نفس المسار، فإن دول حوض نهر النيل، يجب أن تتفاهم فيما بينها فيما يخص تقسيم مياه نهر النيل، وأن تتجنب أية نزاعات محتملة، لأنه لو حدث ذلك، ستكون كل الأطراف خاسرة. ومن ضمن الوسائل الناجحة في الوقاية من حدوث تلك النزاعات هو زيادة التبادل التجارى.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى محاولة زيادة التبادل التجارى بين مصر ودول حوض نهر النيل من حيث الصادرات والواردات بسبب تمتع القارة الأفريقية بكافة بالموارد الطبيعية الخام. وأن غالبية هذه الاقتصادات يعتمد على تصدير المواد الأولية، كما أن درجة التصنيع بهذه الدول مازالت في مراحلها الأولى، وهو ما يوفر فرص لتصدير المنتجات المصرية المصنعة إلى هذه الدول بأكثر من صورة تصنيعية (نصف مصنعة أو كاملة التصنيع). كما ترجع أهمية الدراسة إلى أن تواجد دولتين من الدول العربية اللتين لهما ثقل سكانى وثقل اقتصادى في توافر الموارد الزراعية (مصر والسودان) كما أنهما من دول المصب وليستا من دول المنابع. أى أنهما الأكثر تضررا بأي تغير في الاتفاقات المائية لدول حوض نهر النيل.

كما يمكن أن يكون هذا البحث مادة إحصائية لمزيد من الأبحاث الأكثر تعمقا في مجال العلاقات التجارية بين مصر ودول حوض النيل. لذلك تعد مصر بحاجة إلى استمرارية مراجعة صياغة الرؤية المستقبلية لتنمية علاقاتها بدول الحوض من أجل تحقيق المصالح المشتركة بينهم ولضمان حصول مصر على حصتها من مياه النيل حتى يمكن تحقيق الأمن المائى وبالتالي الأمن الغذائى المصرى، ويتم ذلك من خلال التكامل التجارى بين مصر ودول أفريقيا بوجه عام ودول حوض النيل بوجه خاص، مثل إقامة المشروعات المشتركة فى مختلف المجالات والتى يترتب عليها تحقيق المنافع المشتركة بينهم من حيث تنمية الموارد الاقتصادية غير المستغلة والتى سوف يتحقق معها زيادة الروابط المصرية بدول أفريقيا ودول حوض النيل.

مصادر البيانات:

اعتمدت بيانات هذه الدراسة على قواعد بيانات منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" التابعة للأمم المتحدة والمتاحة على شبكة الانترنت. والخاصة بالمحاصيل الزراعية والغذائية. وتساعد قواعد البيانات الإلكترونية في سرعة استدعاء المعلومات المتاحة فى صورة جداول إحصائية قابلة للمعالجة وتطبيق مزيد من المعالجات الإحصائية لها. بحيث يتم معرفة أكبر منتجات الاستيراد والتصدير لكل دولة على حدة ثم اختيار أكبر ٣ –٤ منتجات على الأقل، ثم دراسة التطور الزمنى لأكبر منتج من حيث الاستيراد أو التصدير.

الدراسات السابقة:

١–قام علي، والبدري،٢٠١١، بدراسة إمكانات التكامل الزراعى والحيوانى والسمكى في دول حوض النيل، ضمن دراسة عن إمكانات التكامل لدول حوض النيل. حيث درسا تطور مساحة الأراضى المزروعة والمراعى والغابات (٢٠٠٨–١٩٩٠) وتطور هيكل الإنتاج الحيوانى وتطور الأهمية النسبية لأعداد الإنتاج الحيوانى وكذلك الصادرات والواردات لأنواع الإنتاج الحيوانى كالأبقار، والجاموس، الجمال، الماعز، الأغنام، والطيور والداوجن، بالإضافة إلى إنتاج خلايا النحل. ثم تطور هيكل الإنتاج السمكى.

٢–دراسة محمود وآخرون، ٢٠٠٩، لدول حوض النيل من حيث فرص وإشكاليات التعاون. حيث أوضحت أنه يجب أن تقوم فلسفة مبادرة حوض النيل على تجاوز التعاون التقليدي حول نهر النيل، من مجرد تنسيق استخدام وتوزيع الموارد المائية للنهر، إلى التعاون متعدد الأبعاد بين دول حوض النيل

ليشمل مجالات أخرى مثل؛ التجارة والطاقة والاستثمار وتطوير الموارد المائية، وتحقيق التنمية المستدامة استنادا إلى تبادل المنافع. وأنه بهذا المعنى يجب أن تتطور مبادرة حوض النيل بأن تتحول المساحات المائية (الأنهار، المحيطات، البحار) إلى محور للتعاون الإقليمي، مثل التعاون حول نهر الدانوب، ونهر الراين والبحر المتوسط كأساس لمشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية، والمحيط الهندي كأساس مشروع لتحرير التجارة والتكامل الاقتصادي لرابطة دول المحيط الهندي للتعاون الاقليمي **I**ndian **O**cean **R**im (IOR) ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي والمعروفة بالآبك **A**sia-**P**acific **E**conomic **C**ooperation (APEC) (محمود وآخرون، ٢٠٠٩، ص ٥٥).

وأوضحت الدراسة أيضا أن حجم التبادل التجاري بين دول حوض النيل شديد التواضع، فيبلغ ١,٨ مليار دولار، فهو لا يمثل إلا ٢,٥% من حجم التبادل التجاري لمصر مع العالم والمقدر بنحو ٧٥ مليار دولار، وأن بيانات عام ٢٠١١ تشير إلى استحواذ السودان وكينيا على النصيب الأكبر من التبادل التجاري لمصر مع دول حوض النيل، فقد استحوذت السودان على ٥٢% من صادرات مصر لدول الحوض ونسبة ٦,٥% من واردات مصر من دول الحوض، أما كينيا فتستحوذ على ٢٣% من صادرات مصر ونحو ٨١% من وارداتها، ويعني ذلك أن التبادل التجاري لمصر مع دول الحوض مركزا أساساً في دولتين فقط هما السودان وكينيا.

٣-وقد درس القبلاوى ومكى، التجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية مع دول حوض النيل، وقد بدأت الدراسة باستعراض نسبة صادرات وواردات مصر مع دول حوض النيل من إجمالي التجارة الخارجية الكلية والزراعية لمصر وتم دراسة أهم الصادرات الزراعية المصرية إلى دول حوض النيل وهى الأرز والبطاطس والبرتقال والبصل ثم دراسة أهم الواردات الزراعية المصرية منها وهى الشاي والبن والتبغ والسمسم وذلك خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩م. ثم دراسة معامل التركز السلعى للصادرات والواردات المصرية مع دول حوض النيل (القبلاوى ومكى، ٢٠١٠، ص ٧٤).

أهمية الدراسة:

تؤثر التجارة الخارجية والتبادل التجارى بدرجة كبيرة في منع الصراعات المحتملة، لأن التجارة والاقتصاد لا يزدهران إلا في أجواء الاستقرار السياسى، مما يدفع بأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين المحليين والخارجيين إلى الضغط على السياسيين من أجل تهدئة الأوضاع ببلدانهم والاستقرار ومن ثم زيادة التبادل التجارى الذى له دوره المهم فى تجنب قيام الحروب وبالتالي ينتشر السلام.

وتتعدد صور الحروب مثل الحروب العسكرية التدميرية إلى الحروب الباردة وصولا إلى الحروب الاقتصادية والحصار الاقتصادى والضغوطات الاقتصادية واستغلال الاقتصاد كسلاح فعال لتحقيق أهداف الدول ذات القوة الاقتصادية. كما أن فكرة الاكتفاء الذاتي لكل دولة على حدة، غير متحققة واقعيا بل هي فكرة خيالية، فالاختلاف المكانى بين الدول هو الواقع الذى نعيشه بسبب اختلاف خصائص المكان الطبيعية والبشرية من مكان إلى آخر. ولو كانت الأماكن كلها متشابهة ولا يوجد اختلاف بينها لأصبحت الدول على نفس المكانة والدرجة والمستوى الحضارى وأن نتيجة هذا التشابه، هي غير معلومة النتائج. فهل ستؤدى إلى كون الدول متسالمة وليس بينها آية نزاعات. أم أن الرفاه الاقتصادى وعدم الاحتياج الاقتصادى لبعضها البعض سيدفع بها إلى أحلام سيطرة الدول على غيرها.

كما أن الاختلاف المكانى بين الدول ونتائجه في الاختلاف الاقتصادى وتميز كل دولة بنمط إنتاجي معين قد يؤدى إلى أحد مظهرين هما:-

- جعل الدول في احتياج لبعضها البعض وبالتالي يقلل من احتمالات الصراع بين الدول بسبب ضرورة التبادل التجارى.
- أو يدفع بالدول القوية إلى السيطرة على الأخرى التي تمتلك الموارد الاقتصادية وبالتالي احتماليات حدوث صراعات بينها لتأمين الحصول على تلك الاحتياجات. مثل احتياج دول الغرب إلى بترول دول الشرق.

لذلك يجب وضع كل هذه الاحتمالات محل الاهتمام، عند دراسة العلاقات الاقتصادية بين الدول وبعضها البعض والمتمثلة في دراسة التجارة الخارجية بينهم خاصة إذا كانت هناك مؤثرات أخرى في العلاقات المتبادلة بين الدول. مثلما الحال بدول حوض النيل وكيف أن مسألة تقسيم المياه بين دوله ستتأثر بالتبادل التجارى الخارجي بينهم في توجيه مسار مفاوضات تقسيم المياه وإقرار الحق العادل لكل دولة في نصيبها من مياه النيل.

لأن قيام إثيوبيا ببناء سد النهضة على أكبر روافد نهر النيل يحتمل أن يقلل من نصيب مصر والسودان من مياهه، وهذا قد يؤدى إلى حدوث صراعات محتملة بين أثيوبيا ودولتى المصب، خاصة مصر. ويمكن أن يقلل من احتمالات تلك الصراعات، هو قوة العلاقات الاقتصادية والتبادلات التجارية بينها. لذلك تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ملامح وجوانب التجارة الخارجية لدول حوض النيل وبالتالي إمكانية التأثير على القرار السياسى لدول الحوض في التعاون المائى فيما بينها، خاصة والذى اتضح منها ضعف التبادل التجارى بينها وبالتالي احتمالية استئثار دول المنبع بنسبة كبيرة من مياه النيل دون دولتى المصب.

ولو تم فعليا دعم التوجه الحكومى إلى تنشيط التبادل التجارى مع دول حوض النيل، فإن ذلك سيتطلب الدعم التجارى لتنشيط ذلك التبادل، ومعه يجب البحث عن ما هي أقل صور هذا الدعم التي يمكن أن تقدمه مصر في مجال التجارة الخارجية مع دول حوض النيل؛

فهل سيكون دعم مالى مباشر أم غير مباشر؟

وفى أى الصور سيكون هذا الدعم غير المباشر؟

هل دعم فنى؟ أم دعم فروق أسعار الاستيراد. أم دعم تحمل اختلافات جودة المنتجات التي يتم استيرادها فيما يمكن أن يسمى بتغيير ثقافة الاستهلاك من أجل دعم القضايا الهامة للمجتمع المصرى.

المؤشرات العامة لدول حوض نهر النيل

تتطلب زيادة التفاعل بين دول حوض النيل، معرفة الملامح العامة الرئيسية لاقتصاديات تلك الدول من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية العامة والتى من أمثلتها التالى:

إجمالي الناتج المحلي (GDP) Gross Domestic Product

عبارة عن قيمة كل السلع النهائية والخدمات التي يتم إنتاجها بشكل محلي داخل الدولة، خلال فترة زمنية محددة. وغالبًا ما يتم اعتبار إجمالي الناتج المحلي مؤشرا لمستوى المعيشة في الدولة (World Data Bank, 2016) ولقد تم التوصل لمؤشر إجمالي الناتج المحلي على يد سايمون كوزنيتس من أجل تقرير يقدم إلى الكونجرس الأمريكي في عام ١٩٣٤. فأصبح إجمالي الناتج المحلى هو الأداة الرئيسية لقياس اقتصاد الدول.

لكنه يختلف عن إجمالي الناتج القومي Gross national product (GNP) الذي يخصص الإنتاج حسب الملكية. والفرق هو أن الناتج المحلي الإجمالي يحدد نطاقه وفقا للموقع، بينما الناتج القومي الإجمالي يحدد نطاقه وفقا للملكية. أى بشكل عالمي، فالناتج المحلي الإجمالي هو المنتج داخل حدود الدولة، أما الناتج القومي الإجمالي هو المنتج بواسطة المنشآت التي يملكها مواطنو دولة ما، داخل دول أخرى. فالملكيات الأجنبية تجعل الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي غير متطابقان بسبب ظهور نمط الإنتاج داخل حدود الدولة بواسطة منشأة يملكها شخص من خارج هذه الدولة، أي أن الناتج القومي الإجمالي هو قيمة المنتج بواسطة منشآت يملكها مواطنون بغض النظر عن مكانها في العالم. وهذا يعنى أن الدخل القومي الإجمالي يساوي الناتج المحلي الإجمالي مضافا إليه الدخل المستلم في بقية دول العالم.

ومن دراسة جدول (١) وشكل (١) يتضح أن مصر هي أكبر دول حوض نهر النيل من حيث إجمالى الناتج المحلى بقيمة تصل إلى ٣٣٠ مليار دولار تليها السودان (٨٤ مليار) ثم كينيا . وبدراسة إجمالى الدخل(الناتج) القومى يتضح أيضا أن مصر أيضا هي أكبر دول الحوض بقيمة تصل إلى ٩٧٨ مليار دولار تليها السودان (١٦٤ مليار دولار) ثم إثيوبيا

مؤشر التركز Concentration Index

ويعرف بمؤشر هيرفندال–هيرشمانHerfindahl–Hirschmann Index أو ما يعرف باسم (Market HHI) والذى يقيس التركز التجارى من حيث الصادرات أو الواردات (UNCTAD, 2016). كما يمكن أن يقيس هذا المؤشر أيضا تركز التجارة (صادرات أو واردات) مع دولة واحدة أو عدد قليل من الدول دون تنوعها وانتشارها مع عدد كبير من الدول وذلك في دراسة أخرى.

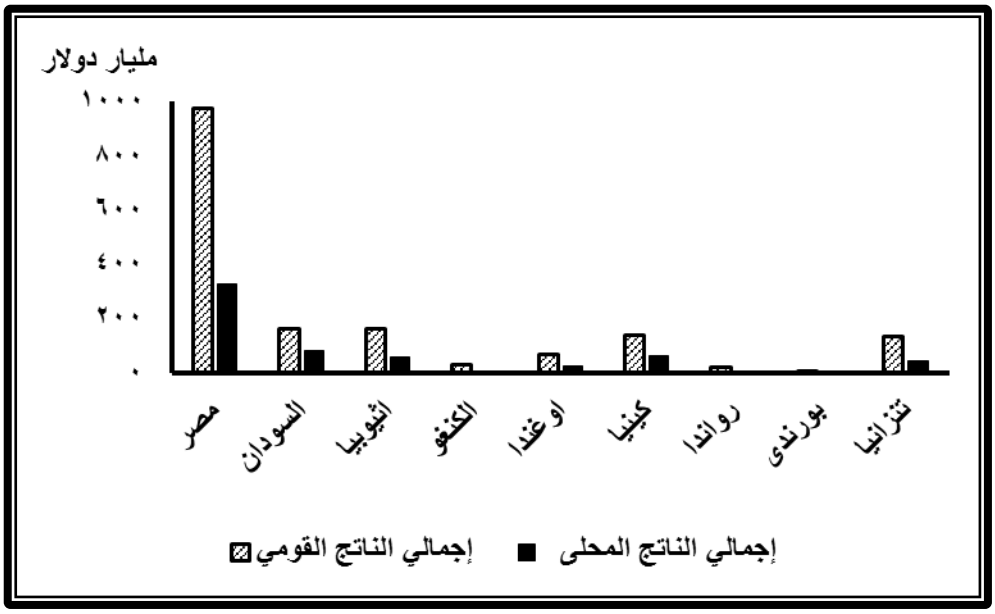

شكل (١) إجمالي الناتج المحلي والقومى عام ٢٠١٣ بدول حوض نهر النيل

وتتراوح قيمة المؤشر ما بين قيمة صفر و واحد. وتشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركز أقل للصادرات أو الواردات وقلة التركز يعنى زيادة التنوع وقلة مخاطر الاعتماد على منتج واحد. بينما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركز أكبر في عدد محدود من المنتجات. ويتم وصف المؤشر من حيث التدنى أو الزيادة من حيث البعد عن قيمة المتوسط (٠,٥) (صندوق النقد العربى، ٢٠١٤، ص ١٧٣)

ويتضح من جدول(١) أن قيمة مؤشر التركز للصادرات لعام ٢٠١٤ يقل عن ٠,٥ لكل دول الحوض عدا السودان؛ مما يعنى تنوع الصادرات وعدم تركزها. وذلك لكل دول الحوض عدا دولة السودان. وبمقارنة الوضع بعام ٢٠٠٠ يتضح أن هناك تغيرا حيث كانت الدول التي يصل بها معدل التركز ٠,٥ فأكثر، هي أربع دول: هي السودان وإثيوبيا والكنغو وبوروندى أى أن هذه الدول الأربع كانت تتميز بتركز الصادرات بها في عدد محدود من السلع. ومع التطور الزمنى استطاعت دول بوروندى والكنغو وإثيوبيا من العمل على تقليل هذا التركز والعمل على تنويع الصادرات بها تجنبا لخطر الاعتماد على منتج تصديرى واحد أو عدد محدود من المحاصيل التصديرية.

جدول(١) بعض الخصائص الاقتصادية لدول حوض نهر النيل

البيان	إجمالي الناتج المحلى (مليار دولار)[١]	إجمالي الناتج القومي (مليار دولار)[١]	مؤشر التركز للصادرات [٢]		مؤشر التركز للواردات [٢]		مؤشر التوافق التجارى[٢]	
العام	٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠٠٠	٢٠١٤	٢٠٠٠	٢٠١٤	٢٠٠٠	٢٠١٣
مصر	٣٣٠,٨	٩٧٨,٣	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٤
السودان	٨٤,١	١٦٤,٣	٠,٥	٠,٦	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
اثيوبيا	٦١,٥	١٦٠,٩	٠,٥	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,٠٥	٠,١
الكنغو	٨,٦	٢٩,١	٠,٦	٠,٤	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
اوغندا	٢٦,٤	٦٩,٣	٠,٤	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢
كينيا	٦٣,٤	١٤١,٠	٠,٣	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٣
رواندا	٨,١	٢٠,٠	٠,٤	٠,٤	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
بورندى	٣,١	٨,٢	٠,٧	٠,٣	٠,١	٠,٢	٠,٠٥	٠,٢
تنزانيا	٤٤,٩	١٣٦,١	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,٢

[1]World Bank, 2016, national accounts data, and OECD National Accounts data files

[2]UNCTAD, 2016, secretariat calculations, based on UNCTAD, UNCTADstat Merchandise Trade Matrix.(http://unctadstat. unctad. org/wds/TableViewer)

أما فيما يتعلق بمؤشر التركز للواردات لعام ٢٠١٤ فيتضح أن قيمة المؤشر قليلة جدا لا تزيد عن ٠,٢ لكل دول الحوض. أى أن هناك تنوعا كبيرا في واردات كل دول الحوض، وأن هذه الصورة لم تختلف كثيرا عن عام ٢٠٠٠ بل إنها متطابقة بدرجة كبيرة جدا. وهو ما يوضح أن هذه الدول تعانى ومنذ فترة طويلة من ضعف الوضع الاقتصادى بها.

مؤشر التوافق التجارى Trade Complementarity Index

استعمل Michaely (1996) مؤشر التكامل التجاري لقياس إلى أى مدى تلبى صادرات دولة ما أو تكتل اقتصادى معين (مجموعة من الدول مثلا)، احتياجات وواردات دولة أخرى أو مجموعة من الدول الأخرى (Michaely,1996, p.28) . وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين صفر وواحد صحيح؛ بحيث أن القيمة صفر تعنى أنه لا يوجد توافق تجارى بين الدولتين من حيث الصادرات والواردات. والقيمة واحد تعنى ارتفاع وزيادة هذا التناغم بين الدولتين. إلا أن ارتفاع هذا المؤشر نظريا لا يعنى بالضرورة كبر حجم التبادل التجارى واقعيا بنفس الدرجة، وهو ما تم التعبير عنه بما يلى:

"a match in percentage terms does not imply a match in levels" (UNCTAD, 2016)

ويتضح من جدول (١) أن مؤشر التوافق التجارى لدول حوض النيل لعام ٢٠١٣ يقترب من قيمة الصفر مما يوضح أنه لا يوجد توافقا تجاريا بين كل دولة من دول حوض النيل وبين أغلب دول العالم. وأن أكبر دولة ترتفع فيها قيمة هذا المؤشر هي دولة مصر حيث تصل إلى ٠,٤ وهذه الصورة تتشابه بدرجة متقاربة مع عام ٢٠٠٠ حيث لم ترتفع فيها قيمة هذا المؤشر في كل دول الحوض عن قيمة ٠,٣ . وذلك في دولة مصر. مما يوضح أن الوضع التجارى في دول حوض النيل لم يختلف كثيرا في عام ٢٠١٣ عما كان عليه عام ٢٠٠٠.

وتوصل Michaely (1996) إلى أنه غالبا ما ترتبط القيمة الكبيرة لهذا المؤشر بفرص أكبر لنجاح اتفاقيات التكامل (عبد القادر وعلي، ٢٠١٣، ص ١٧).

وسيتم دراسة كل دولة من دول حوض النيل على حدة من حيث تجارتها الخارجية الزراعية وذلك كالتالى:-

إثيوبيا

يتضح من ملحق (١) وشكل (٢) أن أكبر المحاصيل الزراعية التى تستوردها إثيوبيا هو محصول القمح، وهو المحصول الأول في واردات اثيوبيا وذلك من حيث الكمية (١,٦ مليون طن) عام ٢٠١١، وكذلك هو المحصول الأول من حيث القيمة (٦١٥ مليون دولار)، وبذلك يكون متوسط سعر استيراد الطن ٣٧٢ دولار. ويلى القمح من حيث الترتيب السكر بكمية تصل إلى ٢٣٣ ألف طن وبقيمة

١٦٦ مليون دولار أى بمتوسط سعر استيراد للطن يصل إلى ٧١٦ دولار. ثم زيت النخيل بكمية تصل إلى ٢٣١ ألف طن وبقيمة تصل إلى ٣٣٠ مليون دولار.

وتتذبذب كمية واردات إثيوبيا من القمح خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١١ كما يتضح من ملحق (٢) ما بين ارتفاع وانخفاض حيث كانت أقل كمية قامت إثيوبيا باستيرادها من القمح في عام ٢٠٠٦ بكمية ٥٢٦ ألف طن. بينما كان متوسط كمية واردات إثيوبيا من القمح خلال فترة الدراسة ١,١ مليون طن وهو ما يمثل حوالى ٣٣,٧% من جملة كمية احتياجاتها من القمح (جملة كمية الاحتياجات =جملة الإنتاج +جملة الاستيراد) لمتوسط فترة الدراسة

كما أن إنتاج إثيوبيا من القمح المحلى وصل إلى ٢,٩ مليون طن عام ٢٠١١ بعد أن كان١,٢ مليون طن فى عام ٢٠٠٠م. أى أنه فى تزايد مستمر بمعدل ١٦٥ ألف طن سنويا خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١١م)

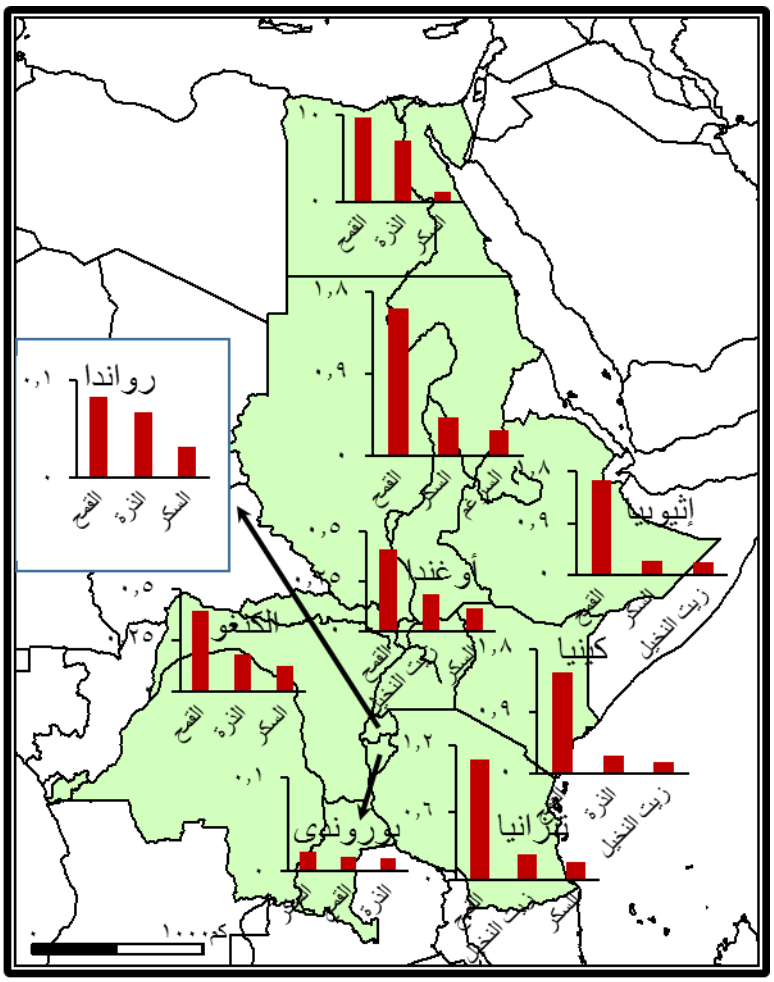

شكل(٢) أهم واردات دول حوض النيل عام ٢٠١١م بالمليون طن

وتوضح معادلة الاتجاه العام شكل(١) بالملحق أن الاتجاه العام لواردات القمح هو التزايد بمقدار ٥٦ ألف طن سنويا خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١١.

لذلك يقترح أن تعمل مصر لتوفير احتياجات إثيوبيا من القمح من خلال التشجيع والتحفيز حتى ولو على المدى الزمنى الطويل لأمرين:

-الإنتاج المحلى المصرى وقد يبدو ذلك أمرا غريبا لأن الوضع الحالي المصرى هو أن مصر حاليا تستورد كمية كبيرة من احتياجاتها من القمح. فكيف إذن كيف تقوم بالتصدير. لكن الأمر هنا يتعلق بقضية هامة وهى المياه التي هي أصل الحياة. وارتباط إنتاج مصر من القمح هنا لا يتعلق بمجرد الاكتفاء الذاتي لها محليا، لكن الأمر تتضح أهميته في تأمين احتياجات مصر من المياه. ولكن ذلك في الوقت الحالي يبدو انه صعب التطبيق، لذلك يمكن سريعا محاولة التفكير في بديل آخر وهو هل يمكن الاستيراد من دولة أخرى ثم إعادة تصديره مرة أخرى "تجارة الترانزيت" إلى إثيوبيا مثل تجربة الإمارات. حيث هي في عام ٢٠١٣ أكبر دول تصدير القمح عربيا (٥٠ ألف طن) على الرغم من أنها تنتج ٤٠ طن قمحا فقط. أي أنها تصدر جزءا مما تستورده من القمح (تجارة ترانزيت) حيث قامت الإمارات باستيراد ٩٥٠ ألف طن في ذلك العام (المنظمة العربية للتنمية الزراعية،٢٠١٤ ، ص١٩٨).

-والأمر الأخر هو دعم إثيوبيا فنيا وتقنيا من خلال تشجيعها على زيادة إنتاجها المحلى من القمح ويكون ذلك مجالا من أهم مجالات التعاون بينهما وزيادة الروابط في كافة المجالات خاصة الاقتصادية وبالتالي التفكير جديا قبل اتخاذ أى قرار قد يؤثر في مسار هذا الدعم أو التأثير على هذه العلاقات الاقتصادية والعلمية والفنية المتبادلة.

ويعد **السكر** ثانى محاصيل الاستيراد الإثيوبي. وبما أن مصر لها شهرة وخبرة فى مجال إنتاج السكر بما لديها من تاريخ صناعى يعود إلى عام ١٨٨١م وكذلك مصانع متعددة فى هذا المجال، حيث يوجد ١٤ مصنع في مصر منهم ثمانية مصانع في الوجه القبلى وستة مصانع في مجمع الحوامدية للتكرير. كذلك قامت شركة السكر والصناعات التكاملية المصرية بإنشاء خمسة مصانع للسكر خارج مصر بطاقة ١٠ ٠٠٠ طن قصب/ يوم لكل مصنع فى منطقة خوزستان بإيران بقيمة تقديرية تبلغ ١٤٩ مليون دولار. ومنذ بداية عام ١٩٨٠ والشركة تعمل كمقاول عالمى للهندسة وتصميم وتصنيع وتوريد المعدات حيث أصبح لها نموا سريعا فى هذا المجال (شركة السكر والصناعات التكاملية المصرية، ٢٠١٧). لذلك يمكن لمصر أن يكون لها إسهام فى توفير جزء كبير من احتياجات إثيوبيا من السكر. خاصة وأن واردات إثيوبيا من السكر تتزايد خلال فترة الدراسة بصورة مطردة فلقد زادت الكمية التي تم استيرادها من ٥٧١ طن عام ٢٠٠٠ إلى ٢٣٣ ألف طن عام ٢٠١١.

أما عن زيت النخيل فتتزايد واردات إثيوبيا من زيت النخيل بصورة مضطردة حيث زادت من ١١ ألف طن عام ٢٠٠٠ إلى ٢٣١ ألف طن عام ٢٠١١ (FAO, 2017) أى بمعدل تزايد ٢١ ألف طن سنويا وقد يرجع ذلك بسبب زيادة الاستهلاك السكانى لهذه السلعة الهامة.

الصادرات الإثيوبية: يتضح من ملحق (١) وشكل (٣) أنه يعد السمسم أعلى صادرات إثيوبيا حيث بلغت ٢٥٤ ألف طن عام ٢٠١١، ثم البن بكمية تصل إلى ١٥٩ ألف طن، ثم الفول بكمية تصل إلى ١٠٨ ألف طن وبقيمة ٦٥ مليون دولار.

ويمكن لمصر أن تستورد كمية من السمسم وتقوم بتصنيعه ثم تصدره مرة أخرى لها في صورة منتجات زيتية لأن السمسم من المحاصيل الزيتية وهى بذلك تحقق تشغيل مصانع إنتاج الزيوت بها وتوفير فرص عمل ويمكن أن توفر لإثيوبيا ما تحتاجه من الزيت.

أما ثانى أكبر محاصيل التصدير الإثيوبية فهو البن، ومن بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO) بالأمم المتحدة(FAO, 2017) يتضح أن مصر تستورد كمية من البن من إثيوبيا تصل إلى ١٠٥ طن وتشكل هذه الكمية نسبة ١١,٣% من جملة صادرات البن الإثيوبي إلى العالم وتأتى مصر بذلك فى المركز السابع بين الدول المستوردة للبن الإثيوبي.

– وبما أن مصر تستورد كمية من البن العالمى تصل إلى ١٨ ألف طن، لذلك يمكن مناقشة نقطة استيراد مصر لكل احتياجاتها من البن من إثيوبيا فقط، مما يجعل إثيوبيا على سبيل المثال تستغنى عن تصدير البن إلى الولايات المتحدة حيث تصدر إثيوبيا إليها كمية من البن تقدر بـ ١٢ ألف طن أي أنها كمية أقل من التي تستوردها مصر من العالم الخارجي. والتي تبعد مكانيا بمسافة كبيرة عن إثيوبيا، وإذا كان سعر تصدير الطن من البن الإثيوبي إلى أمريكا مرتفعا (٥,٨ ألف دولار لكل طن) فيمكن أن تقوم مصر بدعم عملية استيراد البن الإثيوبي إليها بصورة أو بأخرى. خاصة وأن مصر تستورد البن من دول أخرى بعيدة مكانيا بالمقارنة بإثيوبيا وهى أندونيسيا وفيتنام فى آسيا، ودولة البرازيل فى أمريكا الجنوبية، مما سيعنى توفير تكلفة النقل. لأن إثيوبيا هى أقرب الدول التى تستورد منها مصر البن. ولكن ما يجعل مصر تستورد من هذه الدول هو رخص سعر الاستيراد الذى يصل إلى ٢,٧ ألف دولار في المتوسط وذلك بالمقارنة بسعر تصدير البن الإثيوبى إلى أمريكا.

السودان

تعد السودان هى دولة المصب الثانية مع مصر، لذلك فمن مصلحتها المائية أن تكون شريكا تجاريا مهما مع دول حوض النيل (استيرادا وتصديرا) حتى تستطيع أن تكون لها وزنا اقتصاديا يكون له

تأثير خلال التفاوض مع دول حوض النيل من أجل تأمين مصالح السودان المائية والتي ستتوافق بدرجة كبيرة مع مصالح مصر لأنهما دولتى المصب لنهر النيل، كما أنهما دولتين متجاورتين مكانيا وبالتالي بينهما كثير من التبادلات التجارية مما يستلزم التنسيق التجارى الكامل فيما بينهما وبين دول حوض النيل.

ويتضح من جدول(١) أن أكبر المنتجات الزراعية التي تقوم السودان باستيرادها هو محصول القمح أيضا مثل إثيوبيا سواء من حيث الكمية (١,٦مليون طن) أو القيمة (٦١٨ مليون دولار) عام ٢٠١١، ثم يأتى في الترتيب الثانى السكر من حيث الكمية والقيمة. وفي الترتيب الثالث من حيث الكمية يكون منتج السرغم أما من حيث القيمة فيكون البن الخام.

وبالنسبة لواردات القمح السودانى فيتضح أنها تمثل نسبة كبيرة من جملة الاستهلاك المحلى السودانى فيصل متوسطها إلى ٧٥% خلال فترة الدراسة وذلك بحد أدنى ٥٩% في عام ٢٠٠٧ وبحد أقصى ٨٢,٣% عام ٢٠٠٠. وتوضح معادلة الاتجاه العام –شكل (١) بالملحق– أن الاتجاه العام لواردات القمح هو التزايد بمقدار ٧٩ ألف طن سنويا خلال الفترة ٢٠٠٠– ٢٠١١. ويتزايد إنتاج السودان أيضا من القمح بمقدار ٢٥ ألف طن سنويا.

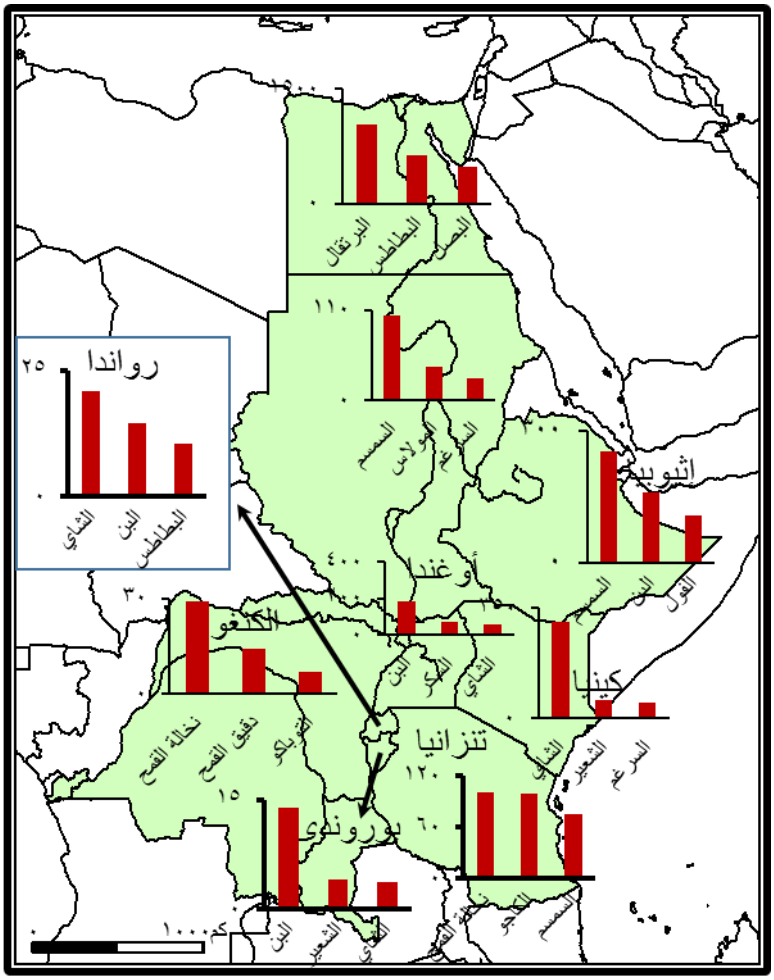

شكل(٣) أهم صادرات دول حوض النيل عام ٢٠١١م (ألف طن)

كما يلاحظ أن السودان تستورد ٣٢ ألف طن من البن الخام وإذا أضفنا إليها حصة استيراد مصر من البن الخام (١٨ ألف طن) فإنهما يكونان معا كمية تصل إلى ٥٠ ألف طن بنسبة ٣١% من جملة صادرات البن الإثيوبي إلى دول العالم (١٥٩ ألف طن). أى أنها نسبة يمكن أن تكون ذات أهمية في مجال التجارة الخارجية للبن الإثيوبي إذا ما تم استثمارها لصالح دولتى المصب.

كما أن السودان تستورد الشاي أيضا بكمية تصل إلى ٣٢ ألف طن من الشاي العالمى. ومصر أيضا تستورد الشاى بكمية تصل إلى ١٠٠ ألف طن من الشاي العالمى. أى بمجموع ١٣٢ ألف طن للدولتين. لذلك فمن المقترح أن يتم تشجيع قصر استيراد الشاي الى مصر والسودان من كينيا فقط. حيث لو تم ذلك يمكن أن تمثل كمية وارداتهما ٤٣% من جملة صادرات كينيا من الشاي إلى دول العالم (٣٠٦ ألف طن) كما يتضح من شكل (٤). لكن تطبيق ذلك عمليا فيعتقد انه يحتاج الى مجهودا ليس سهلا، او قد يكون صعبا كما انه لن يكون بنسبة كبيرة .

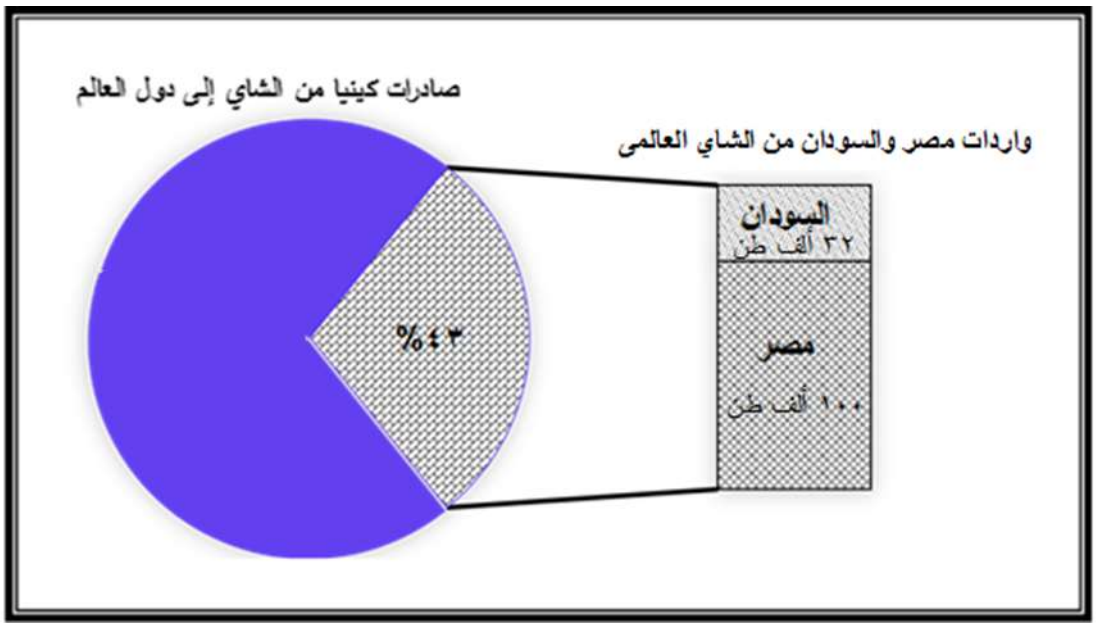

شكل(٤) النسبة المقترحة لواردات مصر والسودان من الشاي العالمى عام ٢٠١١ من جملة صادرات كينيا الى العالم

لكن مجرد المحاولة في تطبيق ذلك المقترح من المحتمل ان تؤدى الى نسبة نجاح تتوقف حجمها على مدى الاقتناع المجتمعى بأهمية ذلك الترابط التجارى وتأثيره على مسار قضية مياه نهر النيل لأن تطبيق نوعية مثل هذه المقترحات لن تتم بقررات حكومية رسمية وانما ستتم بثقافة مجتمعية

لكن ذلك عموما يوضح مدى تأثير تكامل وتنسيق مصر والسودان التجارى معا في العلاقات التجارية مع دول حوض النيل بما يصب في مصلحة الدولتين في مجالى الأمن المائى والأمن الغذائي وبطريق غير مباشر في كافة العلاقات الخارجية الأخرى.

أما من حيث الصادرات السودانية: فيتضح أن أهم الصادرات السودانية من حيث الكمية هي السمسم ثم المولاس ثم السرغم ثم السكر. أما من حيث القيمة فهى السمسم ثم القطن.

كينيا

يتضح من ملحق (١) أن أهم **الواردات الكينية** هي القمح أيضا سواء من حيث الكمية أو القيمة. ثم من حيث الكمية يليه الذرة ثم زيت النخيل ثم السكر. أما من حيث القيمة فيأتى فى الترتيب الثانى زيت النخيل ثم الشاي. وبالنسبة لواردات القمح الكينى فيتضح من ملحق(٢) أنها تمثل نسبة كبيرة من جملة الاستهلاك المحلى فيصل متوسطها إلى ٦٦% خلال فترة الدراسة وبحد أدنى ٥١% في عام ٢٠٠٤ وبحد أقصى ٧٨% عام ٢٠٠٩ . وتوضح معادلة الاتجاه العام فى الشكل(١) بالملحق أن الاتجاه العام لواردات القمح هو التزايد بمقدار ٤٨ ألف طن سنويا خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١١. بينما يتزايد إنتاج كينيا من القمح بمقدار ٦,٨ ألف طن سنويا.

صادرات كينيا: يوضح ملحق (١) أيضا أن محصول الشاي هو أكبر محاصيل التصدير من حيث الكمية والقيمة، رغم أن الشاي هو خامس محاصيل الاستيراد الكينية بكمية تصل إلى ٩٩ ألف طن بنسبة ٣٢,٥ % من جملة الكمية التي تصدرها كينيا من الشاي. أى رغم أنه أكبر محاصيل التصدير الكينية إلا أن كينيا تستورده أيضا.

يلي الشاي من حيث الكمية، الشعير لكنها من حيث القيمة تكون في الترتيب الرابع عشر مما يعنى أن كبر حجم إنتاجها وتصديرها للشعير يعود لأنه محصول تتوافر مقومات زراعته بكينيا بدرجة كبيرة. ثم يأتى في الترتيب الثالث محصول السرغم. أما من حيث القيمة فيلى الشاي، البن ثم الفول.

ويتضح من قواعد بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO, 2017) عدة نقاط يمكن الربط بينها كالتالى:-

- أن مصر تستورد ١٠٠ ألف طن من الشاي العالمى وهى تمثل نسبة ٣٢% من جملة صادرات الشاى الكينى الى العالم

- أن مصر هي أكبر دول استيراد الشاي الكينى (٧٧٠٠٠طن) بنسبة ١٨% من جملة صادرات كينيا من الشاي.

- ان الدول التي تستورد الشاى الكينى كثيرة تصل الى ٦٩ دولة.

<u>وبناءا على ما سبق</u>، يمكن اقتراح لو أن مصر يمكن أن تزيد من وارداتها من الشاي الكينى من ٧٧٠٠٠ طن إلى ١٠٠ ألف طن والتي تمثل الوضع الحالي من الواردات المصرية من الشاي العالمى، والتي ستمثل٣٢% من جملة صادرات الشاى الكينى الى العالم ستؤدى إلى ترابط أكثر بين مصر وكينيا كواحدة من دول حوض نهر النيل. وبالتالى ستفيد كينيا من حيث تقليل عدد الدول المستوردة للشاى منها وبالتالي تقليل الإجراءات الإدارية في العمليات التجارية.

دولة أوغندا

يتضح من ملحق (١) أن القمح هو أكبر الواردات الأوغندية من حيث الكمية في عام ٢٠١١ يليه زيت النخيل ثم السكر. ولقد زاد استيراد أوغندا من القمح من ٧٩ ألف طن عام ٢٠٠٠ إلى ٤٠٩,٤ ألف طن عام ٢٠١١ كما يتضح من ملحق(٢). وتوضح معادلة الاتجاه العام كما بالشكل (١) بالملحق أن الاتجاه العام لواردات القمح هو التزايد بمقدار ٣٣ ألف طن سنويا خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١١. ويتزايد إنتاج أوغندا أيضا من القمح بمقدار ٨٨١ طن سنويا. أما استيراد أوغندا من زيت النخيل فلقد زاد أيضا من ٣٤ ألف طن عام ٢٠٠٠ إلى ١٨٧ ألف طن عام ٢٠١٠

اما عن **الصادرات الأوغندية** فيعتبر البن هو أهم الصادرات الأوغندية ثم السكر ثم الشاي. وتستورد السودان حوالى ٣٢,٢ ألف طن من البن العالمى. وهو ما يمكن أن يمثل نظريا ١٧,٣% من إجمالي صادرات البن الأوغندى إلى العالم لكن ما تستورده السودان فعليا من البن الأوغندى يصل إلى ٢٥,١ ألف طن بنسبة ١٣% من إجمالي صادرات البن الأوغندى إلى العالم.

أما **السكر** فبالرغم من أن أوغندا دولة مستوردة للسكر إلا أنها تصدر كمية من السكر أقل من تلك التي تصدرها. وذلك إلى الدول المجاورة حيث تصدره إلى دول السودان ورواندا والكونغو وهى من دول حوض النيل. وتبلغ الكمية التي تصدرها ٧٦ ألف طن بنسبة ٦٥% من الكمية التي تستوردها.

ثم تصدر أوغندا **الشاي** إلى الدول المجارة وهى كينيا والسودان والكنغو. ورغم أن كينيا هي دولة مصدرة للشاى لكنها تستورده بكميات قليلة من أوغندا، ربما لإعادة تصديره. حيث تصدر أوغندا ٥٥,٤ ألف طن شاى إلى دولة كينيا فقط بنسبة ٩٩% من جملة صادرات الشاي الأوغندى إلى العالم (٥٥،٦ ألف طن). وبنسبة ١٨% من جملة واردت كينيا من الشاي العالمى (٣٠٦ ألف طن).

دولة الكنغو

يتضح من ملحق (١) أن أكبر المحاصيل الزراعية التى تستوردها الكنغو هو محصول القمح، وهو المحصول الأول في الواردات وذلك من حيث الكمية (٣٩٨ ألف طن) وكذلك هو المحصول الأول من حيث القيمة (٩٧ مليون دولار)، أى أن متوسط سعر استيراد الطن يصل إلى ٢٤٦ دولار. ويلى محصول القمح من حيث الكمية محصول الذرة بكمية تصل إلى ١٨٣ ألف طن وبقيمة ٤٢ مليون دولار أى بمتوسط سعر استيراد للطن يصل إلى ٢٣٢ دولار. ثم السكر بكمية تصل إلى ١٢٤ ألف طن وبقيمة تصل إلى ٨٥ مليون دولار عام ٢٠١١.

وتوضح معادلة الاتجاه العام أن الاتجاه العالم لواردات القمح هو التزايد بمقدار ٢٦ ألف طن سنويا خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١١. بينما يتناقص إنتاجها من القمح بمقدار ٦ آلاف طن سنويا

وثانى المحاصيل في الاستيراد هو الذرة ويليه السكر. ثم استيراد الزيت. أما عن أهم الصادرات من الكنغو فهى نخالة القمح(الرَدَّة) ثم دقيق القمح ثم التوباكو ثم البن.

وتقوم الكنغو أيضا بتصدير كميات قليلة من القمح رغم استيرادها وذلك إلى الدول المجاورة وهى أوغندا (٣٠٥٣ طن) ورواندا (٥٠٠ طن) والسودان(٤٥٠ طن) أى أنها كميات قليلة تصل إلى ٤٠٠٠ طن بنسبة ١% من جملة واردات الكنغو من القمح العالمى.

دولة رواندا

يتضح من ملحق (١) أن أكبر المحاصيل الزراعية التى تستوردها رواندا هو محصول القمح أيضا، وهو المحصول الأول في الواردات وذلك من حيث الكمية (٨٢ ألف طن) عام ٢٠١١ وكذلك المحصول الأول من حيث القيمة (٣٣ مليون دولار)، أى أن متوسط سعر استيراد الطن يصل إلى ٤٠٠ دولار. ويلى محصول القمح من حيث الكمية في الترتيب الذرة بكمية تصل إلى ٦٦ ألف طن وبقيمة ٦ مليون دولار أى بمتوسط سعر استيراد للطن يصل إلى ٩٨ دولار. ثم السكر بكمية تصل إلى ٢٦ ألف طن وبقيمة تصل إلى ٨١٧ مليون دولار.

وتوضح معادلة الاتجاه العام أن اتجاه واردات القمح هو التزايد بمقدار ٥،٥ ألف طن سنويا خلال الفترة ٢٠٠٠– ٢٠١١. ويتزايد الإنتاج من القمح بمقدار ٧,٩ ألف طن سنويا.

أما عن محاصيل التصدير فيعد الشاي هو محصول التصدير الأول لدولة رواندا يليه محصول البن ثم البطاطس. وعن أهم الدول التي تستورد محصول الشاي الرواندى فهى كينيا بكمية تصل إلى ٢٠ ألف طن بنسبة ٩٩,٧%. أى أن كينيا تقوم باستيراد الشاي من رواندا ثم تعيد تصديره مرة أخرى. مثلما الحال مع استيراد كينيا الشاي أيضا من اوغندا.

دولة تنزانيا

تشترك تنزانيا مع معظم دول حوض نهر النيل في أن أهم وارداتها هو القمح فهو المحصول الأول من الكمية أو القيمة الاستيرادية كما أن واردات القمح التنزانى في تزايد مستمر وذلك بكمية تصل إلى ٦٣ ألف طن سنويا لكن إنتاجها من القمح إلى حد ما يأخذ الصورة الثابتة كما يتضح من شكل (١) بالملحق.

بينما أكبر منتجات صادرات تنزانيا هو نخالة القمح (القشرة الخارجية من الحبوب) وذلك بكمية تصل إلى ١٠٠ ألف طن، أى أن القمح الذى تقوم تنزانيا باستيراده تقوم بفصل النخالة عن الحبوب ثم إعادة تصدير النخالة فقط وأهم الدول المستوردة لهذه النخالة هي الإمارات بنسبة ٩٨% ثم كينيا ثم عمان. أى يتضح مدى تواجد الدور العربى في التجارة الخارجية من حيث الواردات مع دول حوض النيل.

أما محصول الكاجو أو البلاذر الغربي – ثانى محاصيل التصدير – فهو من ثمار الفاكهة، فإن تنزانيا تصدره إلى الهند والإمارات وسنغافورة. ولو أمكن لمصر أن تعمل على استيراد هذا المحصول ثم تقوم بعمليات تصنيعه وإنتاجه في عديد من الصور الإنتاجية، سيؤدى ذلك لتوافر منتج إما للاستهلاك المحلى المصرى أو إمكانية تصديره خارجيا.

أما دولة **بوروندي** فيتضح من ملحق (١) أن أهم واردات بوروندي هو السكر ثم القمح والذرة. ولم تكن بوروندي تنتج السكر حتى عام ١٩٨٧ حتى بدأ مشروع زراعة قصب السكر في بوروندي من خلال مجموعة البنك الأفريقي للتنمية. ثم أنتجت بوروندي من السكر ١٠ آلاف طن عام ١٩٩٠ (AFRICAN DEVELOPMENT BANK GROUP, 1992, P.20) لكن بيانات بوروندي من السكر خلال فترة الدراسة ٢٠٠٠/٢٠١١ كانت غير متاحة على موقع الفاو التابع للأمم المتحدة. لذلك لم تتم دراسة نسبة كمية الواردات من كمية الاستهلاك. أما أهم صادرات بوروندى هي البن والشعير والشاى.

أما **مصر** فيعد القمح أكبر محاصيل الاستيراد بها ثم الذرة ثم السكر. وبالنسبة لمحاصيل التصدير فهى البرتقال والبطاطس والبصل وهى المحاصيل التي يتم توجيه تصديرها الى السوق الأوربي.

الخاتمة

بعد هذا العرض لأهم صادرات وواردات دول حوض النيل من السلع الزراعية، فيتضح أن أهم سلع التجارة الخارجية الزراعية من حيث الواردات لدول حوض النيل، هو القمح، حيث هو المحصول الاستيرادى الأول لدول حوض النيل كلها عدا بوروندي. ويلى القمح في الأهمية محصول **الذرة** والذى يعد محصول الاستيراد الثانى لعدد أربع دول هي مصر والكنغو وكينيا ورواندا. ويلى الذرة **السكر** حيث يعد منتج الاستيراد الأول لدولة بوروندى ومحصول الاستيراد الثانى لدولة السودان وإثيوبيا ومنتج

الاستيراد الثالث لعدد خمس دول هي مصر والكنغو واوغندا ورواندا وتنزانيا. ثم بعد ذلك يكون **زيت النخيل** حيث أنه منتج الاستيراد الثانى لدولتى اوغندا وتنزانيا ومنتج الاستيراد الثالث لاثيوبيا وكينيا.

أما عن الصورة العامة بالنسبة للصادرات فنجد أن **البن** هو محصول التصدير الأول لدولتى أوغندا وبوروندى. ومحصول التصدير الثانى لإثيوبيا ورواندا. يلى البن محصول **الشاي** لأنه محصول التصدير الأول لدولتى كينيا ورواندا ومحصول التصدير الثالث لدولتى أوغندا وبوروندى. ثم محصول **السمسم** لأنه محصول التصدير الأول لدولتى السودان وأثيوبيا ومحصول التصدير الثالث لدولة تنزانيا.

التوصيات:

-تقيم مصر مشروعات زراعية وصناعية- زراعية في دول حوض النيل. وفي الوقت نفسه تنشط العلاقة الاقتصادية معهم جميعا، وتوفر احتياجات مصر من السلع الزراعية. مع تقديم مصر لخبراتها في توفير الكهرباء لدول حوض النيل دون الإضرار بحصة مصر من مياه النهر، مع الأخذ في الاعتبار أهمية عودة الدعم المصري لدول حوض النيل في كافة المجالات وبصور متعددة.

-يمكن لمصر أن تلعب دور الوسيط التجارى أو ما يمكن بتسميته بتجارة الترانزيت لأن مصر هي بوابة أفريقيا ويمكن لها أن تستقبل التجارة من أوربا ثم تقوم مصر بنقلها إلى الدول الأفريقية برا (النقل بالسيارات -بالسكك الحديدية) وبذلك يمكن أن تلعب دورا كبيرا كوسيط تجارى مع الدول الأفريقية أو العكس حيث يمكن أن تقوم مصر باستيراد المنتجات الخام الأفريقية ثم تقوم بتصنيع هذه السلع الخام بأكثر من صورة (نصف تصنيع – تصنيع كامل) ثم تصديره.

-التأكيد على دور المساعدات الاقتصادية وتقديم المعونات الفنية والمالية، لتستهدف التأثير بشكل غير مباشر على حصة مصر من مياه نهر النيل، ولكن بعد الحديث عن حجم التبادل التجاري أو الاستثمارات البينية لمصر مع دول حوض النيل فإن الأرقام الصماء يمكن ألا تعكس علاقات إيجابية، فقد كانت للبعثات التعليمية التي تستقبلها مصر دور في صناعة القرار تجاه قضايا دولية وإقليمية، حيث كانت دول الحوض بشكل خاص ودول أفريقيا بشكل عام تساند القضايا المصرية والعربية في ضوء ما قدمته مصر من مساعدات مادية ومعنوية لهذه الدول.

الملاحق

ملحق (١) التجارة الخارجية لأكبر المحاصيل الزراعية بدول حوض النيل ٢٠١١م

الكمية بالطن
القيمة بالالف دولار
السعر: دولار/طن

	الواردات			الصادرات		
	الكمية	القيمة	السعر	الكمية	القيمة	السعر
دولة أثيوبيا						
القمح	١٦٥٤٢٨٢	٦١٥٠٠٠	٣٧٢			
السكر	٢٣٣١٥٧	١٦٦٩٠٨	٧١٦			
زيت النخيل	٢٣١٤٥٨	٣٣٠٧٣٥	١٤٢٩			
السمسم				٢٥٤١٢٧	٣٤٩١٣٣	١٣٧٤
البن				١٥٩١٣٥	٨٤٤٥٥٥	٥٣٠٧
الفول				١٠٨١٠١	٦٥١٣٩	٦٠٣
دولة السودان						
القمح	١٦١٩٤٧٤	٦١٨٨٠٢	٣٨٢			
السكر	٤٢١٤١١	٣٤٩٦١٦	٨٣٠			
السرغم	٢٩٠٢٦٩	٨٠٠٠٠	٢٧٦			
البن الخام	٣٢٢٢٨	١٠٠٨٤٠	٣١٢٩			
الشاى	٣٢٦٦٩	٨٢٢٢٩	٢٥١٧			
السمسم				١٠٢٦٠٠	١٣٥٣٠٠	١٣١٩
المولاس				٤١٠٠٠	٦٨٨٨	١٦٨
السرغم				٢٧٢٤١	١٢٠٦٦	٤٤٣
السكر				٢٠٠٥٣	٨١٨٣	٤٠٨
القطن				٧٤٤٢	٢٥٠٨٤	٣٣٧١
دولة كينيا						
القمح	١٤٦٧٧٠٩	٤٥٧١٤٦	٣١١			
الذرة	٢٥٨٥٢٥	٨٨٧٥٧	٣٤٣			
زيت النخيل	١٦٥٧٠٢	٢٠٦٢٦٠	١٢٤٥			
السكر	١٤٩٩٣٥	١٢١٦٦٣	٨١١			
الشاى	٩٩٧٦٢	١٦٨٥٤١	١٦٨٩			
الشاي				٣٠٦٦٧٨	٨٥٨٢٥٠	٢٧٩٩
الشعير				٥٨٨٤١	٢١١٥٥	٣٦٠
السرغم				٤٩٧٠٩	٨٨٤٤	١٧٨
البن				٤١٢٧٦	٢٦٧٨٠٩	٦٤٨٨
الفول				٣٧٥١٧	١٣٢٩٨٣	٣٥٤٥
دولة أوغندا						
القمح	٤٠٩٤٠٠	١٥٨٩٩٩	٣٨٨			
زيت النخيل	١٨٧٨٠٤	٢٢٤٥٣٦	١١٩٦			
السكر	١١٧٠٨٦	١٠١٤٤٦	٨٦٦			
البن				١٨٥٧٧٥	٤٦٠٣٢٧	٢٤٧٨
السكر				٧٦٢٢٥	٥٤٩٢٦	٧٢١
الشاي				٥٥٦٥٠	٧٢١٢٦	١٢٩٦
دولة الكنغو						
القمح	٣٩٨٧٥١	٩٧٩١٢	٢٤٦			
الذرة	١٨٣٣٣٧	٤٢٥٥٥	٢٣٢			
السكر	١٢٤٤٦٤	٨٥٦٣٠	٦٨٨			
زيت النخيل	٧٨٠٠٠	٩٤٠٠٠	١٢٠٥			
نخالة القمح				٢٩٠٣٠	٤٣١١	١٤٩
دقيق القمح				١٤٠٦٤	٣٠٦١	٢١٨
التوباكو				٦٨٤٩	١٨٥٣٧	٢٧٠٧
البن				٥٩٨٨	١٣٥٩٢	٢٢٧٠

تابع ملحق (١)

دولة رواندا

القمح	٨٢٧٤٥	٣٣٠٦٣	٤٠٠
الذرة	٦٦٥٥٩	٦٥٣٢	٩٨
السكر	٣٢٠٣٠	٢٦١٦٧	٨١٧

الشاي	٢١٠١١	٤٧٤٢٦	٢٢٥٧
البن	١٤٤٤٢	٧٢٥٣٨	٥٠٢٣
البطاطس	١٠٤٧٢	٦٤٠	٦١

دولة تنزانيا

القمح	١٠٧١٨١٣	٤٠٤٣٨١	٣٧٧
زيت النخيل	٢٢٧١٧١	٢٧٤٥٥٦	١٢٠٩
السكر	١٦١٥٧٣	١٠٨٢٩٣	٦٧٠

نخالة القمح	١٠٠٦٤٦	٧٦٩٩	٧٦
الكاجو	٩٩٤٢٥	١٠٥٦٩٩	١٠٦٣
السمسم	٧٦٠١٧	٧٣٠٧٧	٩٦١

دولة بورندى

السكر	٢١٠٠٠	١٨٠٠٠	٨٥٧
القمح	١٤٤٠٠	٥٣٠٠	٣٦٨
الذرة	١٣٤١٠	١٢٠٠	٨٩

البن	١٣٨٨٧	٦٢٧٠٥	٤٥١٥
الشعير	٤٠٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠
الشاي	٣٧٢١	١٠١٢٢	٢٧٢٠

دولة مصر

القمح	٩٨٠٠٠٦١	٣١٩٩٢٠٧	٣٢٦
الذرة	٧٠٤٧٨٦٤	٢١٧٩٨٥٩	٣٠٩
السكر	١١٤٤٣٤٦	٨٠٢٣١٨	٧٠١

البرتقال	١٠٤٢٢٩١	٥٣٨١٥٦	٥١٦
البطاطس	٦٣٧٤٣٤	٢٥٠٦٥٤	٣٩٣
البصل	٤٩٠٩٢٢	٢١٥٦١٧	٤٣٩

المصدر: قواعد بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الأمم المتحدة.
http://faostat.fao.org/site/537/DesktopDefault.aspx?PageID=537

ملحق(٢) تطور واردات دول حوض النيل من أهم السلع (٢٠٠٠ – ٢٠١١) (بالطن)

القمح بإثيوبيا

	كمية الواردات	كمية الإنتاج	كمية الاستهلاك*	%**
٢٠٠٠	١١٦٤٠٠٠	١٢٣٥٢٧٠	٢٣٩٩٢٧٠	٤٨,٥
٢٠٠١	١٠٣١٠٠٠	١٥٩٦٠٢٠	٢٦٢٧٠٢٠	٣٩,٢
٢٠٠٢	٦٥٧٠٠٠	١٤٤٤٤٣٤	٢١٠١٤٣٤	٣١,٣
٢٠٠٣	١٦٠٣١٠٣	١٦١٨٠٩٣	٣٢٢١١٩٦	٤٩,٨
٢٠٠٤	٥٧٥٠٢٠	١٦١٤٤٤١	٢١٨٩٤٦١	٢٦,٣
٢٠٠٥	٨٦٢١٤٦	٢١٧٦٦٠٣	٣٠٣٨٧٤٩	٢٨,٤
٢٠٠٦	٥٢٦٢٠٦	٢٢١٩٠٧٥	٢٧٤٥٢٨١	١٩,٢
٢٠٠٧	٦٠٠٢٣٨	٢٤٦٣٠٦٤	٣٠٦٣٣٠٢	١٩,٦
٢٠٠٨	١١٠٠٠٥٠	٢٣١٤٤٨٩	٣٤١٤٥٣٩	٣٢,٢
٢٠٠٩	١٧٣٥٥٩٤	٣٠٧٥٦٤٤	٤٨١١٢٣٨	٣٦,١
٢٠١٠	١٦٩٨٢٣٤	٢٨٥٥٦٨٢	٤٥٥٣٩١٦	٣٧,٣
٢٠١١	١٦٥٤٢٨٢	٢٩١٦٣٣٤	٤٥٧٠٦١٦	٣٦,٢
المتوسط	١١٠٠٥٧٣	٢١٢٧٤٢٩	٣٢٢٨٠٠٢	٣٣,٧

القمح بالسودان

	كمية الواردات	كمية الإنتاج	كمية الاستهلاك*	%**
٢٠٠٠	٩٩٥٤٨٨	٢١٤٠٠٠	١٢٠٩٤٨٨	٨٢,٣
٢٠٠١	٧٩٨٠٩٩	٣٠٣٠٠٠	١١٠١٠٩٩	٧٢,٥
٢٠٠٢	١٠٦٠٦٢٦	٢٤٧٠٠٠	١٣٠٧٦٢٦	٨١,١
٢٠٠٣	٨٢١٧٤٦	٣٣٢٠٠٠	١١٥٣٧٤٦	٧١,٢
٢٠٠٤	١٢١٩١٥٤	٤٣٥٠٠٠	١٦٥٤١٥٤	٧٣,٧
٢٠٠٥	١٧٤٣٥٢٤	٤١٦٠٠٠	٢١٥٩٥٢٤	٨٠,٧
٢٠٠٦	١٥٢١٦١٨	٦٦٩٠٠٠	٢١٩٠٦١٨	٦٩,٥
٢٠٠٧	١١٧٦٣٦٨	٨٠٣٠٠٠	١٩٧٩٣٦٨	٥٩,٤
٢٠٠٨	١١٨٥٣٩٤	٥٨٧٠٠٠	١٧٧٢٣٩٤	٦٦,٩
٢٠٠٩	١٧٧٠٢٥٧	٦٤١٦٩٥	٢٤١١٩٥٢	٧٣,٤
٢٠١٠	١٨٤٣٩٤١	٤٠٣٠٠٠	٢٢٤٦٩٤١	٨٢,١
٢٠١١	١٦١٩٤٧٤	٢٩٢٠٠٠	١٩١١٤٧٤	٨٤,٧
المتوسط	١٣١٢٩٧٤	٤٤٥٢٢٥	١٧٥٨١٩٩	٧٤,٧٩١٧

* كمية الاستهلاك = الواردات + الإنتاج

** نسبة كمية الواردات من كمية الاستهلاك

تابع ملحق (٢)

القمح بكينيا

	كمية الواردات	كمية الإنتاج	كمية الاستهلاك	%
٢٠٠٠	٦٣٢١٤٥	٢٠٤٢٣٢	٨٣٦٣٧٧	٧٥,٦
٢٠٠١	٦٣٧٩٥٣	٢٥٦٩٩٧	٨٩٤٩٥٠	٧١,٣
٢٠٠٢	٥٣٩٤٨٦	٣٠٧٢١٥	٨٤٦٧٠١	٦٣,٧
٢٠٠٣	٤٨٠٢٦٨	٣٧٨٦٦٥	٨٥٨٩٣٣	٥٥,٩
٢٠٠٤	٤٠٤٠٦٨	٣٧٩٤٢٥	٧٨٣٤٩٣	٥١,٦
٢٠٠٥	٦٢١٨٣٩	٣٦٨٨٧٩	٩٩٠٧١٨	٦٢,٨
٢٠٠٦	٦٥٠٤٤٥	٣٢٩١٩٣	٩٧٩٦٣٨	٦٦,٤
٢٠٠٧	٦٦٨١٢٦	٣٢٢٣٢٠	٩٩٠٤٤٦	٦٧,٥
٢٠٠٨	٥٣٨٥٠٠	٣٣٦٦٨٨	٨٧٥١٨٨	٦١,٥
٢٠٠٩	٧٨١٧١٧	٢١٩٣٠١	١٠٠١٠١٨	٧٨,١
٢٠١٠	٨٤٤٥٥٩	٥١١٩٩٤	١٣٥٦٥٥٣	٦٢,٣
٢٠١١	١٤٦٧٧٠٩	٢٦٨٤٨٢	١٧٣٦١٩١	٨٤,٥
المتوسط	٦٨٨٩٠١	٣٢٣٦١٦	١٠١٢٥١٧	٦٦,٨

القمح بأوغندا

	كمية الواردات	كمية الإنتاج	كمية الاستهلاك	%
٢٠٠٠	٧٩٧٠٦	١٢٠٠٠	٩١٧٠٦	٨٦,٩
٢٠٠١	٣٤٠٠٨	١٤٠٠٠	٤٨٠٠٨	٧٠,٨
٢٠٠٢	١٢٣٢٨٠	١٤٠٠٠	١٣٧٢٨٠	٨٩,٨
٢٠٠٣	١٦٧٢٦٧	١٥٠٠٠	١٨٢٢٦٧	٩١,٨
٢٠٠٤	٢٦٥١٠٠	١٥٠٠٠	٢٨٠١٠٠	٩٤,٦
٢٠٠٥	٣٦٦٠٠٠	١٥٠٠٠	٣٨١٠٠٠	٩٦,١
٢٠٠٦	٣٩٠٥٠٠	١٨٠٠٠	٤٠٨٥٠٠	٩٥,٦
٢٠٠٧	٣٣٧٠٢٦	١٩٠٠٠	٣٥٦٠٢٦	٩٤,٧
٢٠٠٨	٢٧٦٣٨٥	١٩٠٠٠	٢٩٥٣٨٥	٩٣,٦
٢٠٠٩	٤١٢٩٩٩	٢٠٠٠٠	٤٣٢٩٩٩	٩٥,٤
٢٠١٠	٣٧١٣٠٤	٢٠٠٠٠	٣٩١٣٠٤	٩٤,٩
٢٠١١	٤٠٩٤٠٠	٢٣٠٠٠	٤٣٢٤٠٠	٩٤,٧
المتوسط	٢٦٩٤١٥	١٧٠٠٠	٢٨٦٤١٥	٩١,٦

تابع ملحق (٢)

القمح بالكنغو

	كمية الواردات	كمية الإنتاج	كمية الاستهلاك	%
٢٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٩٣٨٥	١٠٩٣٨٥	٩١,٤
٢٠٠١	١٤٥٠٠٠	٨٨٩٧	١٥٣٨٩٧	٩٤,٢
٢٠٠٢	١٥٠٠٠٠	٨٤٤٠	١٥٨٤٤٠	٩٤,٧
٢٠٠٣	٢٦٣٠٠٠	٨٤٩٠	٢٧١٤٩٠	٩٦,٩
٢٠٠٤	٢٥٧٧٦٥	٨٥٤٠	٢٦٦٣٠٥	٩٦,٨
٢٠٠٥	٢٠٥٤٦٩	٨٥٩٠	٢١٤٠٥٩	٩٦,٠
٢٠٠٦	٥٣٦٢٨٦	٨٦٤٠	٥٤٤٩٢٦	٩٨,٤
٢٠٠٧	٣٣٢٠٩٧	٨٦٩٠	٣٤٠٧٨٧	٩٧,٥
٢٠٠٨	٢٤٩٨٥٥	٨٧٤٠	٢٥٨٥٩٥	٩٦,٦
٢٠٠٩	٢٧٨٦١٩	٨٧٩٠	٢٨٧٤٠٩	٩٦,٩
٢٠١٠	٣٩٨٧٥١	٨٨٤١	٤٠٧٥٩٢	٩٧,٨
٢٠١١	٤٥٩٩٠١	٨٨٩٠	٤٦٨٧٩١	٩٨,١
المتوسط	٢٨١٣٩٥	٨٧٤٤	٢٩٠١٤٠	٩٦,٣

القمح برواندا

	كمية الواردات	كمية الإنتاج	كمية الاستهلاك	%
٢٠٠٠	٠	٦٤٤٤	٦٤٤٤	٠,٠
٢٠٠١	٠	٨٢٦٩	٨٢٦٩	٠,٠
٢٠٠٢	٥٠٠	٧٤٣٤	٧٩٣٤	٦,٣
٢٠٠٣	٢	١٥٣٠٥	١٥٣٠٧	٠,٠
٢٠٠٤	٤٩١	١٦٧٧٢	١٧٢٦٣	٢,٨
٢٠٠٥	٢٣٧٢	٢١٩٤٢	٢٤٣١٤	٩,٨
٢٠٠٦	٥٠٧٤	١٩٥٤٩	٢٤٦٢٣	٢٠,٦
٢٠٠٧	٥٧٣٨	٢٤٦٣٣	٣٠٣٧١	١٨,٩
٢٠٠٨	٦٨٧٠	٦٧٨٦٩	٧٤٧٣٩	٩,٢
٢٠٠٩	٢٦١٦٤	٧٢٤٧٩	٩٨٦٤٣	٢٦,٥
٢٠١٠	٥٠٦٧٩	٧٧١٩٣	١٢٧٨٧٢	٣٩,٦
٢٠١١	٨٢٧٤٥	٩٠٦٨٤	١٧٣٤٢٩	٤٧,٧
المتوسط	١٥٠٥٣	٣٥٧١٤	٥٠٧٦٧	١٥,١

تابع ملحق (٢)

القمح بتنزانيا

	كمية الواردات	كمية الإنتاج	كمية الاستهلاك	%
٢٠٠٠	٢٩٨٩٤٧	٣٢٧٠٠	٣٣١٦٤٧	٩٠,١
٢٠٠١	٣٨١٨٠٥	٨٩٠٠٠	٤٧٠٨٠٥	٨١,١
٢٠٠٢	٣٩٠٠٦٩	٧٧٠٠٠	٤٦٧٠٦٩	٨٣,٥
٢٠٠٣	٤٩٢٦٢٢	٧٤٠٠٠	٥٦٦٦٢٢	٨٦,٩
٢٠٠٤	٦١٦٤٩٧	٦٧٠٠٠	٦٨٣٤٩٧	٩٠,٢
٢٠٠٥	٤٧٥٠٠٦	١٠٢٠٠٠	٥٧٧٠٠٦	٨٢,٣
٢٠٠٦	٦٤٠٢١٣	١١٠٠٠٠	٧٥٠٢١٣	٨٥,٣
٢٠٠٧	٨١٣٥١٣	٨٢٨٠٠	٨٩٦٣١٣	٩٠,٨
٢٠٠٨	٤٥٢١٢٤	٤٣٣٦٠	٤٩٥٤٨٤	٩١,٢
٢٠٠٩	٨٢٦٣٠٠	٨٢٣٧٠	٩٠٨٦٧٠	٩٠,٩
٢٠١٠	١٠٣٩٨١٢	٦٢٣٧٠	١١٠٢١٨٢	٩٤,٣
٢٠١١	١٠٧١٨١٣	١١٢٦٥٨	١١٨٤٤٧١	٩٠,٥
المتوسط	٦٢٤٨٩٣	٧٧٩٣٨	٧٠٢٨٣٢	٨٨,١

القمح بمصر

	كمية الواردات	كمية الإنتاج	كمية الاستهلاك	%
٢٠٠٠	٤٨٩٦٠٠٠	٦٥٦٤٠٥٣	١١٤٦٠٠٥٣	٤٢,٧
٢٠٠١	٤٤١٢٩٤١	٦٢٥٤٥٨٣	١٠٦٦٧٥٢٤	٤١,٤
٢٠٠٢	٥٥٧٤٧٤٨	٦٦٢٤٨٦٨	١٢١٩٩٦١٦	٤٥,٧
٢٠٠٣	٤٠٥٧٢٣٤	٦٨٤٤٦٩٢	١٠٩٠١٩٢٦	٣٧,٢
٢٠٠٤	٤٣٦٦٨٤١	٧١٧٧٨٥٥	١١٥٤٤٦٩٦	٣٧,٨
٢٠٠٥	٥٦٨٧٧٦٠	٨١٤٠٩٦٠	١٣٨٢٨٧٢٠	٤١,١
٢٠٠٦	٨٠٠٤١٥١	٨٢٧٤٢٣٠	١٦٢٧٨٣٨١	٤٩,٢
٢٠٠٧	٨٢٤١٨٧٤	٧٣٧٩٠٠٠	١٥٦٢٠٨٧٤	٥٢,٨
٢٠٠٨	٨٣٢٧٧٩٣	٧٩٧٧٠٥١	١٦٣٠٤٨٤٤	٥١,١
٢٠٠٩	٩١٢٠٧٧٩	٨٥٢٢٩٩٥	١٧٦٤٣٧٧٤	٥١,٧
٢٠١٠	١٠٥٩٣٥٠٦	٧١٧٧٣٩٩	١٧٧٧٠٩٠٥	٥٩,٦
٢٠١١	٩٨٠٠٠٦١	٨٤٠٧١٢٦	١٨٢٠٧١٨٧	٥٣,٨
المتوسط	٦٩٢٣٦٤١	٧٤٤٥٤٠١	١٤٣٦٩٠٤٢	٤٧,٠

المصدر: قواعد بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الأمم المتحدة.

http://faostat.fao.org/site/537/DesktopDefault.aspx?PageID=5

شكل (١) تطور إنتاج وواردات أهم محاصيل دول حوض النيل

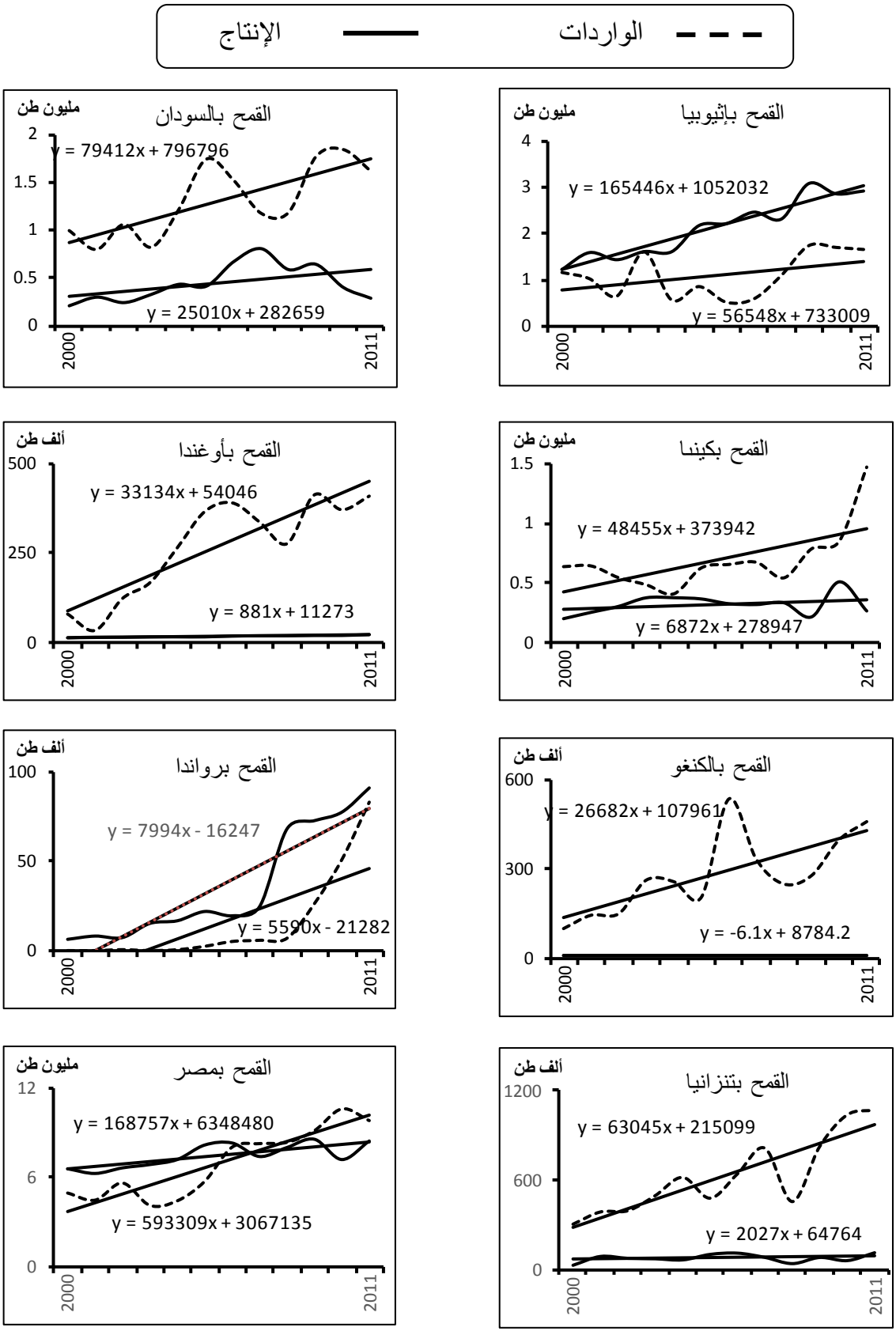

المصدر :بيانات جدول (٢) بالملحق
بيانات دولة بوروندي غير متاحة

شكل (١) تطور إنتاج وواردات أهم محاصيل دول حوض النيل

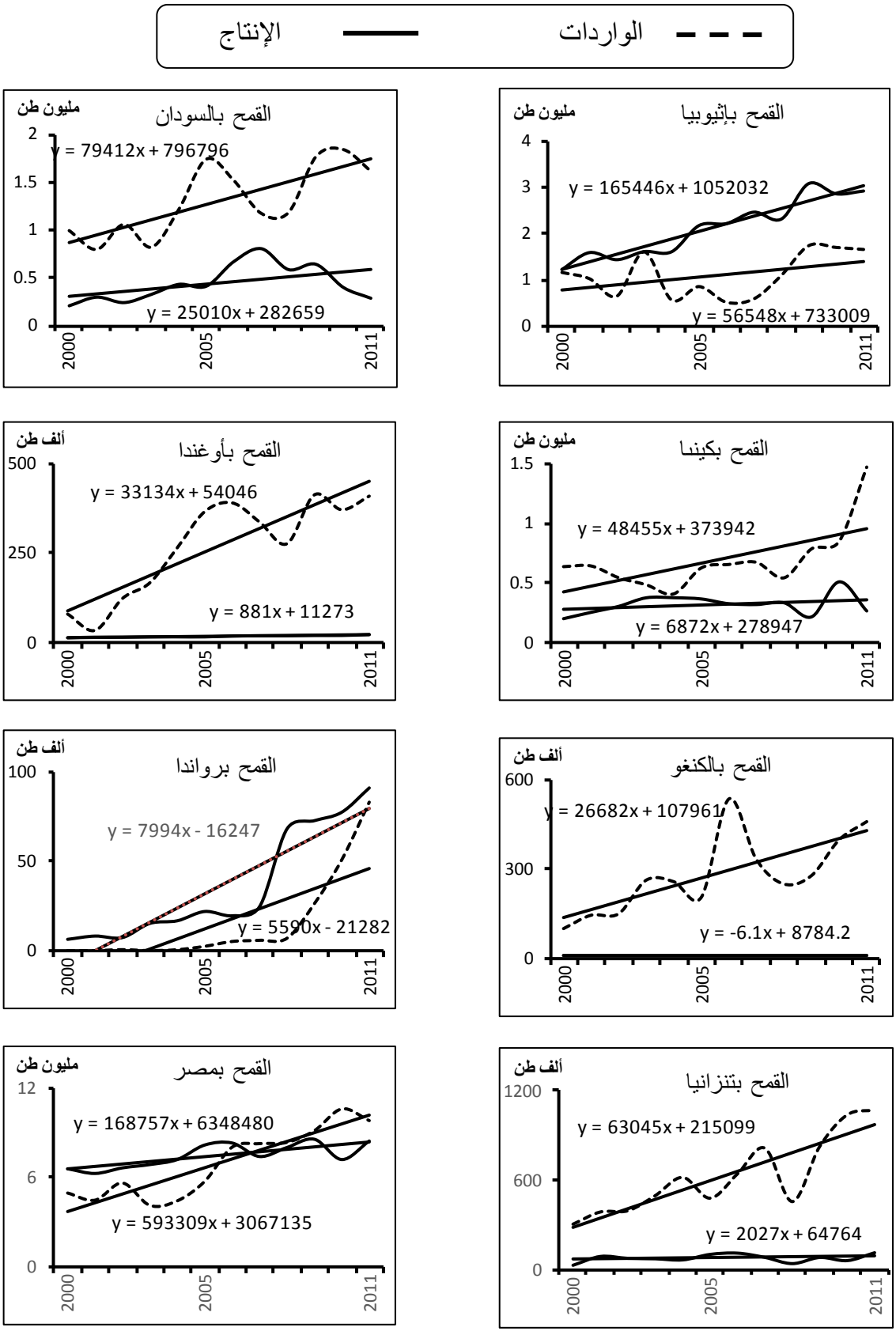

المصدر :بيانات جدول (٢) بالملحق
بيانات دولة بوروندي غير متاحة

المراجع

١) القبلاوى ومكى،٢٠١٠، مصطفى عبد ربه و فؤاد محمد حافظ، التجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية مع دول حوض النيل، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المؤتمر الثامن عشر للاقتصاديين الزراعيين (التعاون الاقتصادى والزراعى المصرى الأفريقى).

٢)فرحات، ٢٠٠٩، محمد فايز، مستقبل التعاون بين دول حوض النيل قراءة في خبرات التعاون الإقليمي، فى، محمود وآخرون (أحمد ابراهيم)، حوض النيل فرص واشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

٣) شركة السكر والصناعات التكاملية المصرية، ٢٠١٧، وزارة الاستثمار، لمحة تاريخية. http://www.siicegypt.com/history.htm

٤) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠١٤، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية – المجلد٤٣، جامعة الدول العربية، الخرطوم.

٥) شاور، ٢٠١٤، آمال اسماعيل، التعاون الدولي في دول حوض النيل بما يحقق مصلحة جميع دوله، في، نــدوة قضية مياه النيل، قسم الجغرافيا بكلية الآداب – جامعة القاهرة.

٦) صندوق النقد العربى، ٢٠١٤، الدائرة الاقتصادية والفنية، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، الإمارات. http://www.amf.org.ae.

٧)عبد القادر وعلي، ٢٠١٣ ، دربال و سدى، إمكانيات التكامل بين دول مجموعة D8 على أساس المزايا النسبية الظاهرة. المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي – اسطنبول – تركيا.

٨) علي، والبدري، ٢٠١١، عبدالرحمن علي و ممدوح، إمكانات التكامل الزراعى والحيوانى والسمكى في دول حوض النيل، دراسة إمكانات التكامل لدول حوض النيل، المصرف العربى للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، جامعة الدول العربية، الخرطوم.

٩)يونس،٢٠٠٠، عبد المنعم، مصر بين الجات و الكوميسا، الأهرام الاقتصادى العدد ١٦٢٩، مصر.

١٠) النسجية، ٢٠٠٠، معرض المنتجات المصرية نيروبى، كينيا، ، نشرة متخصصة تصدر عن غرفة الصناعات النسجية، العدد ٢٧٨، مصر.

11) FAO, 2016, http://faostat.fao.org/site/537/DesktopDefault.aspx?PageID=537

12)Michaely, 1996, M. “Trade Preferential Agreements in Latin America: An Ex Ante Assessment”. World Bank Policy Research Working Paper, No. 1583.

13)AFRICAN DEVELOPMENT BANK GROUP, 1992, BURUNDI MOSSO SUGAR PROJECT– Project Performance Evaluation Report (PPER), OPERATIONS EVALUATION DEPARTMENT, Côte d'Ivoire.

http://www.afdb.org/en/documents/ document/burundi-mosso-sugar-project-9747/

14)Nicholas et al, 2007, Foreign Direct Investment Inward and Foreign Direct Investment Outward: Evidence from Panel Data, p.2. Available at SSRN "Social Science Research Network" :http://ssrn.com/abstract=989965 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.989965

15)UNCTAD, 2016 secretariat calculations, based on

UNCTAD, UNCTADstat Merchandise Trade Matrix.(http://unctadstat. unctad.

org/wds/TableViewer/summary.aspx)

16)World Bank, 2016, World Development Indicators , World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files. (http://databank. albankaldawli. org/data/ reports.aspx?Code= NY.GDP.MKTP.KD. ZG&id=af3ce82b&report_name= Popular_indicators&populartype=series&ispopular=y)